العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

مؤامرة إخوانية تركية تغرق طرابلس بميليشيات مصراتة

فتحي باشاغا يكشف تمرد ميليشيا طرابلس على حكومة الوفاق

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

يرصد متابعون لتطورات الأوضاع في طرابلس تواجدا كثيفا لعناصر تتبع ميليشيات مصراتة داخل العاصمة الليبية. وتنتشر هذه العناصر، المدعومة بمرتزقة سوريين ممن أرسلتهم تركيا إلى ليبيا، حول عدد من المؤسسات الرئيسية التي تسيطر عليها حكومة الوفاق، ضمن سياق يشي بأن هناك خطة تركية تقضي بالسيطرة على طرابلس لكن ليس عبر الميليشيات المحلية بل عبر ميليشيات مصراتة.

اتهم فتحي باشاغا وزير داخلية حكومة الوفاق ميليشيات طرابلس بالسيطرة على جهاز المخابرات العامة. وقال باشاغا، المحسوب على جماعة الإخوان، في مؤتمر صحافي عقده في طرابلس الأحد، "لن نتساهل في التعامل مع الميليشيات التي تستغل الأجهزة الأمنية، وهناك فساد سنواجهه، وسأتعامل معها بالقانون"، لكنه دافع في المقابل عن ميليشيات مصراتة التي طالما كان من بين قادتها البارزين.

تشي تصريحات باشاغا في ظاهرها بأنه قرر أن يخوض معركة ضد بعض ميليشيات طرابلس، لكنها تستبطن، وفق عدد من المراقبين، مناورة إخوانية جديدة تحت إدارة تركية قطرية. تهدف هذه المؤامرة إلى فتح طريق العاصمة أمام ميليشيات مصراتة للسيطرة على مفاصل الحكم فيها بعد استبعاد الميليشيات المحلية، أو الاكتفاء بالدفع بها إلى محاور القتال، وهو ما تبين خلال الأسبوعين الماضيين من استجلاب المئات من العناصر الأمنية من مصراتة ونشرها حول عدد من المؤسسات. ويدعم هذه الميليشيات المرتزقة السوريون الذين تصفهم ميليشيات طرابلس بالدواعش.

ارتباك حكومة السراج

رغم طبيعة هذا التوجه، إلا أن فتحي باشاغا حاول أن يدعم موقفه ببعض المعطيات الحقيقية عن ميليشيات العاصمة وخاصة منها تلك التي تحوّلت إلى مؤسسات مرتبطة بأسر أو شوارع بعينها ومنها ميليشيا النواصي التي تشرف عليها وتديرها أسرة قدور، من خلال آمرها مصطفى قدور.

ووفق مصادر مطلعة، فإن وصول معطيات دقيقة إلى الجيش الوطني الليبي حول تحركات الأتراك والمرتزقة في طرابلس ومصراتة، كان الشعرة التي قصمت ظهر داخلية فايز السراج، وخصوصا بعد قصف ميناء طرابلس في 18 فبراير الجاري، في هجوم أدى إلى مقتل عدد من الضبّاط والعسكريين الأتراك، وهو ما اعترف به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ووفق مصادر من داخل طرابلس، فإن دقة المعلومات التي كانت وراء قصف ميناء طرابلس وقبله عدد من المنشآت في مصراتة وغيرها، وضعت الأتراك وحلفاءهم المحليين أمام سؤال كبير حول الطريق الذي وصلت عبره إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو ما رجح إمكانية أن تكون هناك اختراقات لمؤسسات حكومة الوفاق من قبل عناصر ميليشياوية تعمل لفائدة الجيش.

يراهن إخوان ليبيا على التدخل التركي لدعمهم في صراعهم من أجل الانفراد بالسيطرة على طرابلس وعلى مؤسسات الدولة وخاصة المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط المدارين من قبل شخصيات تعتبر قريبة من الجماعة إلى جانب انحدارها من مدينة مصراتة، المركز الأساس لقوى الإسلام السياسي في البلاد، والمعروفة بقربها من تركيا.

> فتحي باشاغا المحسوب على جماعة الإخوان ووزير حكومة الوفاق يتهم ميليشيات طرابلس بالسيطرة على جهاز المخابرات العامة

وقال باشاغا إن وزارة الداخلية "تريد تفكيك الإجرام والميليشيات التي تعتدي على الأجهزة الشرطية"، مضيفا أن "الميليشيات التي أقصدها هي التي تستغل الدفاع عن العاصمة بالاعتداء على مؤسسات الدولة".

وأوضح أن "جهاز المخابرات تعرض للاختراق من قبل ميليشيا"، لم يسمها، مضيفا أن "هذه الميليشيا بدأت تتآمر على الشرطة ومكتب النائب العام". وأكد أن "أي قوة تعتدي على الوزراء وتخطف المواطنين هي بمثابة ميليشيا"، مضيفا أن "هذه الميليشيا تحاول أيضا التأثير على مكتب النائب العام والقيادات العسكرية".

وحاول باشاغا تعويم القضية الأصلية بالحديث عن الفساد في وزارته، أو من قبل أمراء الحرب، رغم أنه أمر معلن ومعروف منذ سنوات. ووجه وزير الداخلية المفوّض نصيحة إلى كتيبة النواصي التابعة لـ"قوة حماية طرابلس"، قائلا "أنصح الشباب في ميليشيات النواصي بألا يقبضوا على أحد لأن هذا ليس من اختصاصهم، هذا اختصاص الداخلية". وأضاف "الباب مفتوح أمام من يريد الانضمام إلى الداخلية ومن يرفض سيحاسب أمام القانون".

ووفق المراقبين، فإن هذه المعطيات ليست جديدة؛ فالميليشيات تمارس منذ سنوات كل أنواع الجرائم من اغتيال واختطاف وابتزاز ونهب وسلب وتدمير لمقدرات دولة، ما خلق طبقة جديدة في المجتمع تمتلك الثروات والنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحت ظلال بنادقها، ولا تزال تمثل السبب الرئيس في فشل كل محاولات التوجه نحو الحل السياسي انطلاقا من عرقلتها لمسارات الحل الأمني وخاصة مخرجات مؤتمر الصخيرات التي عجزت حكومة الوفاق عن تحقيق ترتيباتها الأمنية المتعلقة بحل الميليشيات ونزع السلاح وجمعه.

وفي خطوة تشي بالتحول في توجهات وزارة داخلية الوفاق، طالب باشاغا المستشار القائم بأعمال النائب العام باتخاذ الإجراءات القانونية حيال المعلومات التي وصلت إلى الوزارة ومفادها قيام مجموعة تابعة لمن وصفه بالمدعو مصطفى إبراهيم قدور بالقبض على بعض ضباط الشرطة وحجزهم دون أخذ الإذن من وزير الداخلية، مشيرا إلى أن القبض على بعض ضباط الشرطة وحجزهم دون أخذ موافقة الوزير يعدان مخالفيْن للقوانين والتشريعات النافذة.

كما وجّه باشاغا خطابا ثانيا إلى رئيس جهاز المخابرات الليبية ورئيس جهاز الأمن الداخلي أعلمهما فيه أن البعض من منتسبي الجهازين قاموا بالقبض على أعضاء هيئة الشرطة بالمخالفة للنصوص والقوانين والتشريعات النافذة ودون أخذ الإذن المسبق من جهات الاختصاص.

أحمد المسماري

> باشاغا هو مهندس فجر ليبيا. وإذا كان صادقا، عليه أن يُخرج السوريين الذين جلبهم ويفكك ميليشيات مصراتة

وأكد أن داخلية الوفاق حريصة على أن يؤدي رجال الشرطة واجباتهم وفق أحكام القانون وبما يضمن الحفاظ على الحقوق والحريات وعدم الخروج أو تجاوز إطار المشروعية والالتزام بسيادة القانون والعمل به، لافتا إلى أن الوزارة تتابع عن كثب منذ اليوم الأول التصعيد المسلح الخطير الذي تشهده العاصمة.

اختراق جهاز المخابرات

جاءت المواقف المعلنة لباشاغا بعد اعتقال ميليشيا النواصي عددا من الأمنيين من بينهم ناجي زوبي، مدير مكتب البحث الجنائي بالعاصمة، وكذلك بعد أن تبين اختراق الميليشيات لجهاز المخابرات العامة، وسيطرتها على مفاصل العمل فيه، وهو ما يمثل ضربة موجعة لحكومة السراج التي باتت عاجزة حتى عن حماية أجهزتها الأمنية الرسمية.

وانتقد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء أحمد المسماري، بشكل لاذع كلمة فتحي باشاغا، بشأن تفكيك الميليشيات المسلحة في طرابلس، مشيرا إلى أنه يحاول التسويق لنفسه على حساب البعض للوصول إلى السلطة.

وقال المسماري، في مؤتمر صحافي من بنغازي مساء الأحد، "هناك تناقضات في كلمة فتحي باشاغا حيث تطرق إلى أسماء عدد من الميليشيات وترك ميليشيات أخرى"، مشيرا إلى أن "باشاغا يحاول التسويق لنفسه على حساب شخصيات معينة. باشاغا هو مهندس فجر ليبيا، وإذا كان صادقا في مساعيه عليه أن يُخرج السوريين الذين جلبهم ويفكك ميليشيات مصراتة".

السياسة والمال يتقاطعان مجددا في مصر

محمد عبدالهادي
صحافي مصري

القاهرة – تشهد الأحزاب المصرية عودة ظاهرة رجال الأعمال لشغل مناصب قيادية، بعدما توارى أغلبهم عن الأضواء منذ ثورة 25 يناير 2011، مع تغيرات في طبيعة الممارسة السياسية تميل نحو التركيز على الدور الاجتماعي لجذب الجماهير، أكثر من لعب أدوار تتعلق بالسباق نحو اقتناص السلطة.

تتواجد هذه الظاهرة في كل الديمقراطيات، حيث يلعب المال دورا مؤثرا في بعض المفاصل السياسية، لكن هذه العملية تظل محكومة بضوابط معينة غير موجودة حتى الآن في مصر.

قام بعض رجال الأعمال في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، بأدوار من خلف الكواليس عبر دعم مرشحين مقربين إليهم قبل العودة إلى احتلال مواقع قيادية في أحزاب قائمة، وقبل حلول ثلاثة استحقاقات دستورية ستشهدها مصر خلال الأشهر المقبلة، وهي انتخابات مجلسي النواب والشيوخ والمحليات.

فجر فوز رجل الأعمال محمد أبوالعينين بعضوية مجلس النواب في الانتخابات التكميلية لمجلس النواب عن دائرة الجيزة (مقعد شغر بوفاة نائب) قبل أيام، قضية عودة رجال الأعمال إلى العمل السياسي، لأن خطوته جاءت بعد أسابيع قليلة من اختياره نائبًا لرئيس حزب "مستقبل وطن" للشؤون النيابية بإجماع قيادات الحزب.

وقالت مصادر برلمانية لـ"العرب"، إن ائتلاف "دعم مصر" وضع في اختياراته للمرشحين للانتخابات رجال الأعمال في المرتبة الأولى ضمن قوائمه التي سيتم الدفع بها للمنافسة في الانتخابات.

وتشهد مصر، ما يمكن تسميته بسوق بيع وشراء الأحزاب السياسية وتعليبها بعروض استحواذ غير معلنة للأحزاب الفقيرة من رجال أعمال، منذ توقف الدعم المالي الحكومي، وفي ظل حظر القانون ممارستها نشاطا اقتصاديًا تستطيع عبره توفير النفقات اللازمة لنشاطها.

قبل ثلاثة أشهر، تم الإعلان عن اختيار رجل الأعمال مدحت بركات، رئيسًا لحزب "أبناء مصر"، "المواجهة" سابقا، وتفويضه في وضع الخطط المستقبلية للحزب دون الإعلان عن أسباب رحيل رئيسه السابق الدكتور محمد زكريا الذي اختفى من الساحة دون صدور قرار معلن من جمعيته العمومية.

ويعتبر باحثون أن الأحزاب المصرية تقوم على فكرتين، الأولى ترتكز على المؤسس والممول، والثانية تعتمد على المدير الإداري، وهذه التجربة ساعدت على المزيد من انهيار التجربة الحزبية بمصر فنحو 20 حزبًا تتم إدارتها وتمويلها من قبل رجال أعمال، وتعمل لصالح أجنداتهم الخاصة، وليس لإقامة حياة سياسية حقيقية.

ويحظى 13 حزبًا من بين 105 أحزاب مصرية بتمثيل مجلس النواب، من بينها خمسة فقط لها نشاط مستمر عبر المؤتمرات مع أعضائها، والغالبية العظمى تحولت إلى شركات مغلقة لا يتم فتحها إلا في مناسبات بعينها توفيرا للنفقات ولتحمل رواتب العاملين داخلها.

وأوضح المحلل السياسي، طارق فهمي، أن مصر ستشهد ثلاثة استحقاقات دستورية العام الحالي، ما يمثل إغراء لطبقة رجال الأعمال بالانضمام إلى أحد الأحزاب ليس بهدف ممارسة السياسة، لكن لاعتلاء رأس قائمة انتخابية يضمن عبرها التمثيل في إحدى غرفتي البرلمان.

وأضاف فهمي، لـ"العرب"، أن دخول رجال الأعمال الأحزابَ يحتاج إلى ضوابط، لأن غرضهم احتلال المناصب القيادية، وهذا يتسبب في انهيار الكيان بالكامل، فبمجرد انتهاء التمويل يتعرض الحزب للسقوط، ومصر شهدت العديد من الأمثلة، على أحزاب تصارع على رئاستها العديد من الأسماء.

وتبدو المشكلة في معاملة رجال الأعمال السياسة كمشروع تجاري، فالكثير منهم يتنقلون بين الأحزاب دون اقتناع فكري، مثل طلعت القواس رجل الأعمال الذي كان عضوًا في الحزب الوطني المنحل، ثم خاض انتخابات مجلس النواب على حزب "المصريين الأحرار"، ويشغل حاليًا منصب نائب رئيس حزب "الحرية المصري".

واستقطب حزب الوفد العريق على مدار العامين الماضيين رجال أعمال كبارا، مثل محمد فريد خميس، رئيس اتحاد المستثمرين المصريين، ورضا إدوارد، عضو الهيئة العليا حاليًا الذي يملك مجموعة مدارس دولية، وفايز أبوخضرة، صاحب شركة عقارات، ليؤكد الحزب بعدها أنه يعتمد على رجال الأعمال في تمويل حملاته الانتخابية، ولا يعاني أية أزمات مادية.

> الأحزاب المصرية تشهد عودة رجال الأعمال لشغل مناصب قيادية، بعدما توارى معظمهم عن الأضواء منذ ثورة 25 يناير 2011

ويملك حزب "النور" حاليًا في عضويته نحو 13 من رجال الأعمال السلفيين الكبار المتخصصين في الاستيراد والتصدير والخدمات البترولية والملابس الجاهزة والاستثمار العقاري، ويضخون في موارده أموالاً طائلة، تمكنه من خوض الانتخابات في الدوائر التي ترغب الهيئة العليا في المنافسة بها.

وأوضح ناجي الشهابي، رئيس حزب "الجيل الديمقراطي"، لـ"العرب"، أن رجال الأعمال يبحثون عن مظلة تحميهم من المحاسبة أو المساءلة، واستصدار تشريعات تضمن الحفاظ على مصالحهم وأنشطتهم الاقتصادية، وبعض الأحزاب تستقطبهم كعنصر تمويلي لأنشطتها في ظل توقف الدعم الحكومي.

ولا يسعى رجال الأعمال للحصول على المنافع ذاتها بعد تغير فكر الدولة نحو استثمار الأراضي بذاتها وطرحها بسعرها الحقيقي أمام الاستثمار، لكن يرتبط إقدامهم الجديد بحماية تشريعية في المقام الأول وسط التغيرات في القوانين الضريبية والمنظمة للاستثمار.

ويقول الدكتور رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري الاقتصادي، إن دخول رجل الأعمال للحياة الحزبية كان يحمل مزيجًا من الوجاهة الاجتماعية والحصول على امتيازات، وكان الدافع وراء وجود 97 نائبًا في مجلس النواب الحالي ينتمون إلى طبقة المستثمرين والتجار ويركزون اهتمامهم على التشريعات أكثر من ممارسة أي دور رقابي على الحكومة.

وأضاف عبده، لـ"العرب"، أن الانتخابات في مصر تحتاج إلى تمويلات ضخمة وتقديم خدمات مجانية، سواء في عبوات رمضانية أو مستلزمات مدرسية، ما يجعل فئة المستثمرين تسيطر دائمًا على الحلبة الحزبية، وأنفق أحد الأغنياء 645 ألف دولار لدخول البرلمان.

وأشار محمد سامي، رئيس حزب الكرامة، إلى أن بعض الأحزاب السياسية المعروفة بثرائها وصل بها الحال إلى شراء مرشحين بالتعاقد مع مجموعة من الأسماء ذات السمعة في مناطقهم وتحمل تكلفة الدعاية بالكامل ليمثلوا في المجلس ويدافعوا عن مصالحه.

السياسة تجارة رابحة